

المبحث الخامس

دَوْرُ بعض كبارِ كُتَّابِ العَرَبِيَّةِ

في تَفْشِي تَهْمَةِ إغفال المحدثين لنقد المتن

لقد ساهم في استשרاء هذه الشبهة في أوساط المثقفين قامة مَنْ تَصَدَّرَ القولُ بها مِنَ العلماءِ والمفكرين في النِّصْفِ الأوَّلِ مِنَ القرنِ الماضي؛ نستحضر منهم -على سبيل المثال- أحمد أمين (ت ١٣٧٣هـ).

فلَکُم أبدو هذا الرَّجل تحسُّراً على افتقارِ المُحدثين إلى النَّظرِ الاعتزاليِّ العقلانيِّ إلى المتنِ، فإنَّهم كانوا -بزعمه- «يعنون عنايةً تامَّةً بالنَّقدِ الخارجيِّ، ولم يُعنوا هذه العنايةَ بالنَّقدِ الدَّاخليِّ، .. فقلَّ أنْ تظفرَ منهم بتقدٍ من ناحية أنْ ما نُسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظُّروف التَّاريخيَّة، أو أنَّ الحوادث التَّاريخيَّة تناقضه، أو أنَّ عبارة الحديث نوع من التَّعبيرِ الفلسفي يخالف المألوف من تعبير النَّبي ﷺ، أو أنَّ الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا .. فلم نَظفرَ منهم في هذا البابِ بعُشرِ معشار ما عُنوا به في جرح الرِّجال وتعديلهم»^(١).

ومِمَّن يعينهم (أحمد أمين) بهذا المثلبة البخاريُّ؛ فإنَّه على ما يُكنَّه له لمُحاولات نقده للأحاديث من تقديرٍ، يراه مِمَّن «يُثبِتُ أحاديثَ ذلَّت الحوادث الزُّمنية والمُشاهدة والتَّجربة على أنَّها غير صحيحة»^(٢).

(١) «فجر الإسلام» (ص/٢٣٨) بتصرف.

(٢) «فجر الإسلام» (ص/٢٣٨).

والَّذِي عَلَيْنَا التَّنْبَه إِلَيْهِ هُنَا : أَنَّ طَبِيعَةَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ كَانَتْ مَحْتَاجَةً لِكَشْفِهَا
وَقَدْ بَرَزَهَا عَلَى يَدٍ مِثْلِ هَؤُلَاءِ الْكُتَّابِ الْمُبَرِّزِينَ ، إِلَى مَنْ يَسِيرُ أَقْوَالِ الْمُحَدِّثِينَ ،
وَيَسْتَحْضِرُ مُمَارَسَاتِهِمُ التَّقْدِيَّةَ مِنْ مَظَانِّهَا ، وَمَنْ لَهُ اِطْلَاعٌ وَاسِعٌ عَلَى تَأْصِيلَاتِهِمْ فِي
كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالتَّوَارِيخِ ، وَاسْتِقْرَاءِ لِحُكَامِهِمُ التَّطْبِيقِيَّةَ فِي كُتُبِ التَّخَارِيجِ
وَالْعِلَلِ .

وهذه درجة لم يكن قادراً على بلوغها إلا النادر من العلماء وقتئذ! من
بعض مَنْ كَانَ لَهُ فَهْمٌ لِهَذَا الْفَنِّ وَنَوْعُ الْإِمَامِ بِمُصَنَّفَاتِهِ ؛ فَقُلَّ أَنْ تَجِدَ هَذَا الصَّنْفَ
إِبَّانَ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَوْجِشَةِ مِنْ تَارِيخِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّتِي عَزَفَتْ رَكُودًا فِي
شَتَّى الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْكُونِيَّةِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِعِلْمٍ دَقِيقٍ مِثْلَ عِلْمِ الْحَدِيثِ فِي نُدرَةٍ
مِثْلِهِ؟!

لَقَدْ كَانَ غِيَابُ الدَّرْسِ الْحَدِيثِيِّ الْمُتَخَصُّصِ ، وَقِلَّةُ الْغَائِصِينَ فِي أَعْمَاقِ نَقْدِهِ
وَدَقَائِقِهِ ، سَبَبًا مُؤَثِّرًا فِي تَوَالِي الطُّعُونِ فِي أَرْبَابِهِ ، وَتَكَاثُرِ الِاسْتِشْكَالَاتِ مَعَ تَأَخُّرِ
الِإِجَابَاتِ ، وَالتَّبَاسُ الْأُمُورِ عَلَى جَمَلَةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْمُتَقَفِّينَ ، بِسَبَبِ التَّسَلُّطِ الْفِكْرِيِّ
الْعَرَبِيِّ عَلَى الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ ، أَكْرَهَ الْجَمَاهِيرِ عَلَى مُسَايَرَتِهِ وَالْخُنُوعِ لَهُ .